

Violence and Non-Violence

Perspectives on History, Reality, and Prospects

Dr. Ahmed EL FARRAK



* University of Abdelmalek Essaâdi

Tetouan - Morocco

a.elfarrek@uae.ac.ma

Date received: Feb. 20, 2026

Date revised: April 13, 2026

Date accepted: July 5, 2026

DOI: [10.5281/zenodo.23616520](https://doi.org/10.5281/zenodo.23616520)

ABSTRACT

The study examines violence as a complex phenomenon shaped by the interaction of political, anthropological, and historical factors. Drawing on early Islamic history and modern colonial policies, it challenges the assumption that violence is inherently linked to religion. It conceptualises violence as a "political contingency" arising from the absence of contractual mechanisms and constitutional crises, rather than from the essence of divine revelations, which are fundamentally oriented towards human dignity and nonviolence.

The study also critiques Western exceptionalism and double standards, advocating a shift from a "society of coercion" towards a value-based model grounded in peaceful coexistence and constructive competition. It further argues that restoring moral consciousness and strengthening democratic participation are essential conditions for achieving global peace. Methodologically, the research adopts a critical-analytical approach comprising two complementary levels: a historical and inductive examination, followed by a critical and synthetic analysis.

KEYWORDS

Violence; Non-violence; Peace; A Society of Coercion; Human Dignity.

العنف واللاعنف

نظرات في التاريخ والواقع والآفاق



الدكتور أحمد الفراخ

* جامعة عبد المالك السعدي، تطوان - المغرب

a.elfarrek@uae.ac.ma

الملخص

تتناول الدراسة ظاهرة العنف بوصفها نتاجا لتفاعل معقد بين البنى السياسية والأنثروبولوجية والتاريخية، ساعية إلى تفكيك التصور الحتمي الذي يربط العنف بالدين. وينطلق الباحث في ذلك من استقراء محطات من التاريخ الإسلامي المبكر، إلى جانب تحليل السياسات الاستعمارية الحديثة. وتنطلق الدراسة من أطروحة مفادها أن العنف يمثل طارئا سياسيا يرتبط بغياب الآليات التعاقدية واختلال البنى الدستورية، وليس تعبيرا عن جوهر الرسائل السماوية القائمة على قيم الكرامة الإنسانية واللاعنف. كما تنتقد أشكال الاستعلاء الغربي وازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا العنف، داعية إلى تجاوز نموذج «مجتمع الإكراه» نحو نموذج قيمي يؤسس للتدافع السلمي والتنافس البناء.

ويخلص الباحث إلى أن استعادة الوعي الأخلاقي وتعزيز المشاركة الديمقراطية يشكلان شرطين أساسيين لتحقيق السلم العالمي. منهجيا، يعتمد البحث مقاربة تحليلية نقدية تقوم على مستويين متكاملين: تاريخي استقرائي، ونقدي تركيبي.

الكلمات المفتاحية

العنف؛ اللاعنف؛ السلام؛ مجتمع الإكراه؛ الكرامة الإنسانية.

مقدمة¹

يُعدّ العنف ظاهرة معقدة تتجاوز في أبعادها النفسية والاجتماعية مجرد السلوك العدواني الظاهر لتشتبك مع البنى السياسية والثقافية والأنثروبولوجية للشعوب، ويُساء فهم هذه الظاهرة حينما يتم ربطها أوتوماتيكيا بالدين، كما نرصده في جميع السياقات العالمية، بينما يكشف التحليل التاريخي والدراسات الاجتماعية أن العنف كان منتشرًا في ثقافات مختلفة وغالبا ما يتأجج نتيجة لاختلالات في تدبير الشأن العام. ويسعى هذا البحث إلى رصد ظاهرة العنف عموما، والبحث في أسبابها من خلال تجربتين في الفضاء الإسلامي العربي، وذلك عبر استنطاق لحظتين كبيرتين؛ لحظة تنتهي إلى التاريخ الإسلامي المبكر، ولحظة تنتهي إلى السياسات الاستعمارية الحديثة والعلاقة الجدلية بين المستعمر ومستعمراته، وصولا إلى استشراف مسارات بديلة تتجاوز الانحرافات التاريخية، وإنشاء منظومة اجتماعية تقوم على فكرة "اللاعنف"، وتأسيسا على قيم التعاقد والتعايش وقبول الاختلاف، وتنظيم الوعي السياسي المؤسسي، وترسيخ قيم الكرامة الإنسانية كركيزة أساسية للقطع مع إرث العنف ومسوغاته الدينية والثقافية، وبناء مستقبل يسوده السلم والعدل والأمن. وأرجو أن يكون هذا الإسهام

¹ To cite this article:

EL FARRAK, Ahmed. "Violence and Non-Violence: Perspectives on History, Reality, and Prospects." *Ijtihad Journal for Islamic and Arabic Studies*, vol. 3, no. 6, Ijtihad Center for Studies and Training, Belgium. October 2026, pp. 213–234.

الفراك، أحمد. "العنف واللاعنف: نظرات في التاريخ والواقع والآفاق". *مجلة اجتهاد للدراسات الإسلامية والعربية*، مج. 3، ع. 6، مركز اجتهاد للدراسات والتكوين، بلجيكا، أكتوبر 2026، ص. 213–234.

© This research is published under the (CC BY-NC 4.0) license, which permits anyone to download, read, and use it for free, provided that the original author is credited, any modifications are indicated, and it is not used for commercial purposes.

نافعا في الوعي بطبيعة الظاهرة وامتداداتها من جهة، وبضرورة التفكير في تقليص آفاتهما في مختلف الفضاءات الثقافية والاجتماعية والرياضية من جهة ثانية. وقد اعتمدت على المنهج التحليلي النقدي بصيغة استردادية (تاريخية) واستشرافية؛ عن طريق تحليل ظاهرة العنف عبر مستويين: الأول تاريخي استقرائي يستنطق لحظات "الانكسار السياسي" في التاريخ الإسلامي المبكر (كعصر بني أمية) والسياسات الاستعمارية الحديثة لإثبات أن العنف "طارئ سياسي" مرتبط بأزمات الحكم والشرعية، وليس "جوهر دينيا". والمستوى الثاني نقدي تركيبي في تحليل بعض الأطروحات المشتهرة في الفكر الغربي الحديث (مثل العلمانية والمركزية الغربية) وازدواجية المعايير، وصولا إلى صياغة بديل استشرافي يستبدل "مجتمع الإكراه" بنموذج "التدافع السلمي" القائم على الكرامة الإنسانية والتعاقد الديمقراطي.

أولا: الإنسان والعنف المبكر

حضر العنف مع الإنسان وهو يدبر شؤونه الخاصة والعامة، واستصحبه معه في توسع حضاراته وتنوع ثقافته، وهو يتكيف مع شرائع السماء ويكدح من أجل استمراره في الأرض، تشدُّه نداءات الدين وحكم الحكماء إلى كفِّ أذاه عن أخيه الإنسان، ويرتدُّ عنيفا كلما طال به الزمن أو غلبه هواه. ولا يزال الإنسان ينوس بين داعٍ يدعوه إلى التعقل ونبذ الظلم والعنف، ووسواس من النفس ومن الناس يُحرضه على العنف ويزينه له ويُمكنه من وسائله.

الأصل في التدبُّن أن يكون إنسانيا، ينتصر للقيم النبيلة التي تحيي الفرد والجماعة البشرية وتدافع عنه ضد كل ما يهدد حياته، ولذلك نجد الأنبياء يتضامنون مع الضعفاء والفقراء والمقهورين، ويحتمي بهم المستضعفون. إذ من صميم الدين تشريع العدل

وإقامته بين الناس، ودم الظلم والاعتداء والقتل الذي يمارسه الكبراء على إخوانهم الضعفاء، وإن كان الدين لا يريد الضعفاء جُبْناء بل يريدهم أقوياء شجعانا يدافعون بقوة وحكمة ورحمة عن حياتهم وحقوقهم وحريتهم ودينهم.

ورغم انتصار الأنبياء لدعوة الرفق والسلم، فإن العنف استأنف مسيرته في التاريخ ولم توقفه رسالات الأنبياء جميعا، وهي التي كانت تحمل رسائل هداية للإنسان لا قواعد إكراه، فمن أشهر أقوال المسيح عليه السلام ضد العنف: "لا تقاوموا الشرير، بل من لطمك على خدك الأيمن فحوّل له الآخر أيضًا" (متى 5: 39)، و"أحبوا أعداءكم، باركوا لاعنيكم، أحسنوا إلى مبغضيككم"² (متى 5: 44)، وقد أعلن القرآن قاعدة نبذ العنف من أساسه، وبوضوح، في قوله: {لا إكراه في الدين} (البقرة: 156)، وهي تشريع كلي لا يقبل التأويل أو النسخ، كما أن كليات التشريع تنظمها قيم أخلاقية كلية وكونية نبيلة تسترذل الاعتداء والظلم والطغيان، مثل قيم الحرية والعدل والشورى.

1. طرء العنف بخلفية سياسية لا دينية

حدثت في تاريخ المسيحية كما في تاريخ الإسلام وقائع عنف كثيرة، نذكر منها مثلا أحداث الفتن التي وقعت في التاريخ المبكر للمسلمين، وإن كان ما حدث من وقائع عنف في الفتنة الأولى سنة 35هـ، وما تلتها من أحداث، أو في بعض حالات المواجهة بين الفرق السياسية والكلامية وغيرها³، هو طارئ عن الأصل، وشذوذ عن القاعدة، ومردّه -في نظري- إلى اختلاف فهم الناس ومصالحهم واجتهادهم، أو قل بتعبير آخر وقع العنف

² يظهر من هذه النصوص وكأن المسيح عليه السلام يدعو إلى الدروشة والانحناء والقبول بالظلم، لكن عبارة "أدر الخد الآخر" لا تعني السلبية في الموقف، وإنما تعني رفض الانتقام بالعنف، ورد السيئة بسيئة مثلها، ولا تمنع من مقاومة الشر بوسائل أخلاقية لا انتقام فيها ولا منكر.

³ انظر الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط 2، 1387هـ / 1967م، 4/347.

نتيجة سوء تدبير للوضع السياسي للأمة آنذاك، وغلبة العصبية القومية على نُبل الفكرة الدينية المتعالية عن التحيز للقبيلة والعرق، حيث لم تفلح جماعة المسلمين آنذاك في المحافظة على النظام الأخلاقي العام الذي تنتظم وفقه الحياة الاجتماعية والسياسية، وذلك بفعل قرب عهد الناس بعوائدهم الجاهلية وانتماؤهم القبلية، وبفعل تطور وتيرة التوسع في الجزيرة وخارجها وتوسع الدعوة الإسلامية لتشمل ثقافات متباينة، في مقابل اعتماد نظام التدبير على التقليد القبلي الهش الذي عطل المنظومة الأخلاقية والسياسية الإسلامية لصالح عوائد القبيلة⁴، مما حرّمه من مواكبة التطور والتوسع الحاصل في الأمة، حيث احتكرت أسرة بني أمية الحكم واستبدت بالسلطة وتسيدت بالعنف والإكراه، وأبعدت شخصيات كبيرة عن المسؤولية، لأنها كانت ترفض العنف وسيلة للحكم، وهو ما وقع لكبار الصحابة والتابعين ما عدا مَنْ كان مواليا منهم. ومن أجل تثبيت سلطان العصبية أقدم الأمويون على استعمال العنف الأعشى في فرض الأمر الواقع وإجبار الناس على الإذعان والامتثال، إلى درجة أنهم لم يتورعوا في قتل كثير من الصحابة، ورفض قبول النصيحة من المحكومين، واستصناع حاشية من أهل العلم والفن والشعر لتسويق الأمر الواقع والانفراد بالحكم والجاه. ومع مرور الزمن تحول الاستثناء إلى قاعدة أسس لها ديدانُ القراء مشروعية، وتحولت فتاوى السيف إلى أصل يُقاس عليه، ويُستغنى به عن الأصل والواجب، بل تُؤوّل نصوص الدين لصالح الفهم السيئ، لا شيء إلا لأنه لا يزعج السلطة الحاكمة ولا يخالف فتاوى صُنعت تحت راية السيف وفي حجر حامله.

⁴ عن أمهات القيم السياسية في الإسلام، انظر: الشنقيطي، محمد المختار. الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ط 1، 2018م، ص 195.

2. واجب العدل ووازع السلطة في الحكم

فضيلة العدل سابقة عن وجود الدولة، وإن كان لوازع السلطة أهميته في إقامة مؤسسات الدولة واستمرارها، حيث كلما كان هذا الوازع راشداً، اقتدر على إقامة العدل، وكلما فسد، لاذ بالظلم والتسلط، ذلك أن جميع مجالات التدبير في الدولة تكون مشدودة إلى رأس السلطة، وإذا فسد الرأس فسد كل شيء، ولكن العدل هو المقصد وهو المطلب الحيوي على الدوام، وإذا تعطل وقع العطب في كل مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك كان الانحراف الذي وقع مبكراً في الأمة الإسلامية هو غياب العدل وتعطيل منظومة العدالة لصالح منظومة قريبة من حكم القبيلة المؤسس على الوراثة والسيف⁵، مع العلم أن الأمويين لم تكن أمامهم تجربة عريقة في تدبير شؤون الدولة مقارنة مع دولة الروم ودولة الفرس، ولم يجد الملوك المتحمسون للسلطة بين أيديهم سوى تقاليدهم البدوية وعصبيتهم واستئثارهم بالحكم، فعضُّوا على الأمر بلا هوادة، وأفسدوا بتعصبهم للقبيلة الأخلاق الناشئة بين المسلمين، فانتشر العنف⁶ والاعتقال وشراء الذمم وفرض الأمر الواقع بالإكراه.

وعندما حضر الوازع القاهر وغابت القيم البانية اختلط الحق بالباطل والمعروف بالمنكر، وأخذت السيوف مأخذها من الناس، ووقعت الفتن⁷، وعلى رأسها واقعة كربلاء (61هـ) التي قُتل فيها الحسين وأهل بيته، وواقعة الحرة (63هـ) التي استباح فيها الملك يزيد

⁵ المروزي، نعيم بن حماد. كتاب الفتن، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 1414هـ/1993م، ص 56 وما بعدها.

⁶ بدأت شرارة العنف تستشري وتستفحل بمقتل الخليفة عثمان بن عفان. انظر: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. الإمامة والسياسة، تحقيق: علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1410هـ/1990م، ص 62.

⁷ صحيح البخاري، محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط 1، 1422هـ/2001م، كتاب الفتن، الأحاديث 6641 إلى 6717.

بن معاوية المدينة المنورة فقتل ثمانين صحابيا وسبعمائة من قريش والأنصار ومن سائر الناس عشرة آلاف⁸، ونهب المدينة واستباح نساءها، ووليمة الدم (132هـ) التي قُتل فيها العباسيون حوالي 80 أميرا أمويا⁹، وغيرها. ولعله نفس الفعل وقع في تاريخ الأمم الأخرى.

ثانيا: صوت العنف يلغي صوت الحكمة

وقع ما وقع في تاريخ المسلمين من استبداد وفرقة وصراع، وما استتبع ذلك من مظاهر الضعف والتقهقر والتبعية، وقد نبه عقلاء الناس إلى الحذر من آفة التفرق والتنازع حتى لا تذهب ربح الدولة وتضيع وحدتها وقوتها، لكن الأهواء لا ترى ولا تسمع ولا تعتبر، بل ولا تعقل.

أزمة دستورية مبكرة

فعندما تحدثم الفتن ويعلو صوت العنف -والناس قريبو عهد بالدين- لا يُسمع صوت الحكمة ولا يُلتفت إليه، وحينما يتشاحن الفرقاء لا يتأنى الزعماء ولا يتندون، ولا يجدون أمامهم ميثاقا جامعا ولا تشريعا تعاقدا عليه ولا تقليدا في تدبير شؤونهم وتنظيم اختلافاتهم، فكانت حينذاك أزمة دستورية حادة¹⁰ كما يسجل كثير من الباحثين. وبقي الأمر على ما هو عليه غلبة واستئثار وتكادم، في الوقت الذي كان يجب أن يتجه الاجتهاد إلى بحث كيفية إقامة منظومة الحكم على قواعد شرعية وأخلاقية وقانونية كلية لا على أمزجة أشخاص وعائلات وعوائد وأهواء، وكان لا بد من توعية الناس بأهمية آلة الحكم

⁸ ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. الإمامة والسياسة، تحقيق علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1410هـ/1990م، ص 239.

⁹ المروزي، نعيم بن حماد. كتاب الفتن، م.س، ص 27-42.

¹⁰ الشنقيطي، محمد المختار. الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، م.س، ص 17-18.

في تحقيق المطالب الكبرى وتحويل النصوص والاجتهادات إلى سياسات عمومية في أرض الواقع بحكمة ومرونة وتدرج.

إنه لا يمكن تحقيق العدل في المجتمع في غياب آلة الحكم المؤهلة لذلك بفضل مؤسساتها وأجهزتها وموثيقها والقوة التي تملكها والحق الذي تستند إليه، أما أنظمة الأفراد والعائلات وإن كانت تملك السلطة والقوة والمؤسسات فإنها لا تستطيع بتاتا لمانع ذاتي فيها أن تحقق العدل الذي يتناقض مع طبيعتها ووظيفتها، ذلك لأن فاقد الشيء لا يعطيه ابتداء، ثم لأنها تخشى فقدان زمام المبادرة فتحترك السلطة بالعنف أولا وبالتشريعات القانونية التي تفرضها من فوق ثانيا. ومع مرور الوقت يألف الناس هذا الدخيل حفظا لأرواحهم وخوفا من الوقوع في فتن أشد منه، فيقبلونه ويتكيفون معه، ومع مرور الزمن يتحول التكيف إلى تشريع يغطي التشريع الأصلي، بل يصبح هو الشرع ونصوص الشرع شارحة له.

من أجل بناء مجتمع اللاعنف

كثير من الناس يقفون عند وصف ظاهرة العنف والخوف من استفحاله دون أن يخطو خطوة إلى الأمام والتفكير في البديل الأخلاقي والثقافي الاستراتيجي لتقليل العنف في مؤسساتنا ومجتمعاتنا، واقتراح الوسائل والأساليب المساعدة في ذلك، ويتعلق الأمر هنا بالتفكير الجماعي في الطريق إلى "مجتمع اللاعنف"، الذي يحافظ على طبيعته المشتركة ووظائفه العامة، لكنه يختلف جذريا عن نموذج مجتمع الإكراه والتخويف، مع أن التفكير في المستقبل بشكل إيجابي يقتضي إعداد بديل أخلاقي وتربوي وتشريعي ومجتمعي وثقافي وفني، يقتلع الأفكار القاتلة والعنيفة من عقول الناس وقلوبهم ويُنمي في الناشئة أخلاق المحبة والسماحة والتعايش، ويعالج الأدواء الموروثة من فتنة "فقه

البزیزی¹¹ والقهر، ويتدرج في أفق بناء نموذج تعاقدى جديد ومتجدد، يحفظ للإنسان كرامته ويشركه في عمليات البناء والتدبير وإقامة النموذج الناجح.

ثالثاً: العنف والغرب والاستعمار

رغم ما كان يعيشه الناس من فتن وعنف في المشرق والمغرب خلال القرون السابقة، وما صاحبته الأمم معها من أفكار وأعمال عنيفة، تختفي حيناً وتظهر أخرى¹²، فلا شك أن السياسات الاستعمارية في العصر الحديث كانت حاضرة بقوة في تأجيج العنف داخل العالم الإسلامي.

عنف ومقاومة ودماء

حمل الاستعمار معه ظواهر مخزية ومظاهر قبيحة لمستعمراته، وعلى رأس تلك الظواهر استعمال العنف بقدر هائل وإلغاء الآخر وشتيته وتزويله، وأمام هذا الوضع استصنع الناس أساليبهم للتحدي والدفاع عن النفس والأرض، حيث واجهوا عنف الاحتلال في الغالب بقوة المقاومة، وأحياناً قليلة بالأساليب الدبلوماسية، ولكن رغم عدم

¹¹ يُطلق مصطلح البزیزی في السياق التاريخي السياسي للإشارة إلى حكم الإكراه؛ وهو مستمد من قولهم (من عز بز) أي من غلب سلب. ويقصد به أكاديمياً: القواعد الفقهية التي صيغت للتعامل مع واقع السلطة التي استولت على الحكم بالقوة والقهر خارج إطار الشورى أو الاختيار الرضائي، و"البز السلب، ومنه قولهم في المثل: من عز بز، معناه من غلب سلب... وابتزرت الشيء: استلبته. وبزه يبزه بز: غلبه وغصبه. وبز الشيء يبز بز: انتزعه. وبزه ثيابه بز: وبزه حبسه. وحكي عن الكسائي: لن يأخذه أبداً بزة مني أي قسراً. وابتزه ثيابه: سلبه إياها. وفي حديث أبي عبيدة: إنه سيكون نبوة ورحمة ثم كذا وكذا ثم يكون بزیزی وأخذ أموال بغير حق، البزیزی، بكسر الباء وتشديد الزاي الأولى والقصر: السلب والتغلب، ورواه بعضهم بزیزياً... يريد به عسف الولاية وإسراعهم إلى الظلم". ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت، 79/2، مادة (بزز).

¹² - الونشريسي، أحمد. المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1981م، 186/12-210.

تكافؤ الموازين نشط العنف وانتشر في كل مكان لكسر قوة المقاومة المشروعة وإخضاع الناس. ولأن من صميم مصلحته ومن مقاصد تخطيطه تأجيج الاختلافات والأحقاد ومضاعفة تمزيق الأمة إلى طوائف متنازعة وفريق متناحرة يقتل بعضها بعضا، ويكفر بعضها بعضا، فتفشل كلها ويذهب ربحها، ويصيبها الضعف وتحدث عندها الحاجة إلى المساعدة، مما يوفر له الفرص الذهبية للتغلغل والاستيلاء على الضعفاء المفرقين، وفق المبدأ المشتهر "فرّق تسد".

فكان العنف الوسيلة المفضلة والحميمية للاستعمار بحيث يحلو له دائما استعماله بلا حدود ولا قيود. لكن ومن جهة أخرى، لم تكن الأمم المستعمرة قوية ولا متماسكة، بل كانت ضعيفة ومتخلفة ومفككة، فالتقى طمع الكبار مع ضعف الصغار.

أما موقف الغرب حاليا من الإسلام والمسلمين، فهو وإن لم يكن على نمط واحد، حيث تختلف الدول فيما بينها، وتختلف الهيئات والأحزاب داخل البلد الواحد أيضا، وما نراه من سوء فهم من بعض الهيئات أو التنظيمات أو الأشخاص فهو تعبير عن ثقافة موروثية من صورة نفسية وذهنية صنعتها الدعاية الصليبية المضللة والحروب المدمرة التي حدثت في التاريخ والصهيونية العنيفة التي تخطط لشيطنة الإسلام والمسلمين في كل مكان، وزادها ذيوعا وترسيخا الإعلام المتحيز وازدواجية المعايير في السياسات الدولية وانتشار ظاهرة الإسلاموفوبيا ونظريات "الاستبدال الكبير" و"أسلمة أوروبا" وغيرها. وفي مقابل ذلك تحاول فئات كثيرة التعرف على ثقافة المسلمين والتعايش معهم في فضاءات مشتركة لا إلغاء فيها ولا إقصاء، وأظن بأن الزمن كفيل بتوسيع دائرة التعارف والتعايش وتقليل مظاهر الكراهية والعنف، رغم ما تخطط له الدوائر الصهيونية من إشعال نار الكراهية ضد المسلمين بدعم الكيانات المتطرفة وتوظيفها في نقل أحقادها وحررها الظالمة.

الغرب ليس واحدا

ومن جهة أخرى فالعلاقة بين الغرب عموما والعالم الإسلامي والعربي، مشدودة إلى تدافع موازين القوى¹³ وغير مستقرة على حال واحدة، فهي اليوم على غير ما كانت عليه بالأمس، ولا شيء ثابت في مكانه، وإذا تغيرت وضعيات الدول الحالية من حالة التمزق والضعف وبدأت في التكتل والتجمع، فإن الآخر سيغير تفكيره بتغيير طبيعة القيم التي يتبناها والقوة التي يواجهها، ولذلك فطبيعة العلاقة تجسد واقع المصالح الحاصلة والمحتملة بين الطرفين. ففي الغرب أصوات كثيرة، هنا وهناك، تدعو إلى التخلص من الإرث الثقافي العنيف¹⁴، والموغل في التحيز دينيا وعرقيا وجغرافيا، كما أن هناك أصواتا من العالم الإسلامي تدعو إلى استثمار القواسم المشتركة بين بني آدم¹⁵، تاريخا وحضارة ومستقبلا (الإنسانية، المصلحة، القيم الأخلاقية، البيئة)، واستحضار الإكراهات المشتركة والفرص المتاحة بالعمل المشترك.

ولعل الأوضاع الحالية في العالم تدعو إلى:

أ- تحرك الغرب تجاه الإقرار بضرورة الحوار وحسن الجوار والمعاملة العادلة مع المسلمين الذين يملؤون العالم نشاطا وحيوية وحضورا، مع العلم أن عدد المسلمين في أوروبا يتضاعف بفعل عوامل شتى، وهذا العدد في طور الارتفاع، بالإضافة إلى عدد المسلمين في الولايات المتحدة وغيرها.

¹³ روس، جاكين. مغامرة الفكر الأوروبي (L'aventure de la pensée européenne)، ترجمة هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ط1، 2011م، ص 417.

¹⁴ Arendt, Hannah. *Sobre la violencia*. Madrid, España: Alianza Editorial, 2006, p 13-52.

¹⁵ الفراك، أحمد. المسلمون والغرب والتأسيس القرآني للمشارك الإنساني، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط1، 2021م، ص 33-40.

ب- الكف عن تلك النظرة الاستعلائية الدونية التي لا ترى في المسلمين سوى سرعة نموهم الديموغرافي أو تبعيتهم السياسية، أو تشبثهم النسبي والسطحي بهويتهم الدينية والثقافية أو معاناتهم من الفقر والتخلف وسوء تدبير الحياة السياسية والاقتصادية.

ج- الوفاء للمبادئ والقواعد الأخلاقية الكونية التي ادعت منظومة حقوق الإنسان حمايتها والاحتكام إلى مبادئها وقواعدها، والعمل على تحقيق التوازن بين الهوية الحضارية ومتطلبات النظام الدولي. مع مراعاة الخصوصيات الثقافية ومراحل الانتقال الحضاري لكل أمة من الأمة أو شعب من الشعوب، واستحضار الأطر المرجعية والرموز الثقافية المنتجة للأفكار والمؤثرة في فضاءات التربية والتعليم والإعلام والتوجيه¹⁶.

د- وعي الأمة الإسلامية بواجبها تجاه نفسها وتجاه غيرها من الأمم، ومراجعتها لكثير من "الطابوهات" والقيود النفسية والثقافية التي تمنع شعوبها من استثمار فرص التلاقى والتعاون والشراكة وحسن الجوار مع باقي الشعوب، وحسن قراءة الأحداث الدولية المتسارعة والتعامل معها بإيجابية ومرونة، كما لا بد أن تفرض حركة المجتمعات وضغوطات الحياة والمصالح المشتركة مع الآخرين، تغييرا في سياساتها وثقافتها، ولا بد أن يصحبها تغيير وانتقال تدريجي نحو بناء ذاتها وامتحان قيمها وتجديد ثقافتها بما يضمن كرامتها وحريتها وإثبات كينونتها فضلا عن إسهامها في فتح شراكات جديدة ليست على غرار الشراكات التقليدية.

هـ- وعي الشعوب بذاتها وبقدراتها وبآفاق وحدتها كفيل بتقليص استعمال الدول الإسلامية والعربية للعنف في تدبير شؤونها الداخلية، والتفكير في إنشاء شكل وحدوي جديد وفعال من أشكال الوحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية الذي تستجمع به

¹⁶ بورديو، بيار. ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، الرمز والسلطة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط3، 2007م، ص 47.

طاقاتها، حتى لا تكون عالية على غيرها، وتستطيع من خلاله أن تصنع مثالها ونموذجها وتستشعر حجمها الحقيقي وحدود إمكاناتها.

واضح جدا للمتبعين والدارسين لتاريخ العالم العربي والإسلامي، أن العنف فيه مرتبطٌ بشكل كبير بالصراع حول السلطة وغياب آليات ديموقراطية واضحة للمشاركة السياسية عن طريق التداول والتناوب والاختيار، وما إلى ذلك من آليات استلهمتها الأمم من قيمها المتأصلة واستفادتها من التجربة البشرية عبر تاريخها الطويل لمناهضة الظلم. وهو نفس الوضع التي كانت عليه كثير من الدول قبل الاهتداء إلى حكمة التداول السلمي والشاركة في بناء الأوطان وفق موثيق وقواعد متعاقد عليها.

ولا أرى من وسيلة للتقليل أو التخفيف من العنف في مثل هذا الوضع سوى اختصار الطريق نحو ديموقراطية حقيقية بلا عنف، يتخلص فيها الناس من الظلم ورفيقه في الوجود العنف، وتكون هذه الوسيلة ناجعة إذا وعت الأمم مسؤوليتها وكانت نخبتها السياسية والثقافية تعبر عن الإرادة العامة وتمثل روح الأمة وهويتها الحضارية في أصالتها وتماسك عناصرها، وتحرص على مصلحتها العامة بتبصر وحكمة.

رابعاً: الديموقراطية والعنف

في غياب "آليات حقيقية وشفافة" في تدبير شؤون الناس، وفشل إنشاء كيان تعاقدية حقيقي في بعض الدول، تنشط أحيانا الحركات العنيفة التي تعبر عن الحاجة لتغيير واقعٍ يفتقر لأساليب سلمية للتداول على السلطة، ويحول دون تجسيد الإرادة العامة للمواطنين في اختياراتهم السياسية والثقافية، في إطار ما يمكن تسميته بـ "العنف وسيلة للحرية"، وفي هذه الحالة غالباً ما تقابلها أجهزة الدولة بعنف أخطر منه لكونها تنفرد بأدوات العنف وتمتلك وسائله ومسوغاته القانونية والسياسية، أي العنف المشروع

بتعبير ماكس فيبر. وقد يتدخل حراس المصالح من الخارج لإذكاء العنف والاقتتال، ولا تكاد بعض الدول في هذه الحالة تخرج من دوامة العنف والعنف المضاد حتى تنهك قوتها وترتهن لغيرها، مما يسبب دمارا لمقومات الدولة وضياعا لمقدراتها ولربما رجعت إلى الوراء بعشرات السنين، مما يكلفها من أجل إعادة البناء وتحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم لمواطنيها ما يوقعها لا محالة في شرك المديونية التي تكبل أعناق الدول وترغمها على الانصياع والتبعية والخضوع.

ورغم تأثير العنف في تغيير سياسات كثيرة في العالم، وفي الإطاحة بأنظمة وتولية أخرى، وفي تخلص شعوب كثيرة من الاستبداد رغم كلفته الباهظة، إلا أن التربية على منهج اللاعنف¹⁷، أي منهج التدافع السلمي الجماعي الطويل الأمد تبقى أفضل طرائق إحداث التغيير في العالم لتجنبها طريق العنف وما يستتبعه من مظالم وشُرور¹⁸. وهذا لا يعني استسلامها للواقع واستعطافها للسلطة وانتظارها للأقدار، وإنما يفيد الصمود في وجه الظلم وابتكار كل الوسائل غير العنيفة لكسر شوكته وإسقاط مبرراته المتوهمة في احتكار السلطة والمال والقوة والمؤسسات.

والمرور من الدولة المستحوذة على السُلطة باسم الله أو باسم العائلة أو باسم الفرد الملمهم، واحتكار جميع السُلط في يد الحاكم إلى الدولة الوطنية أو الدولة المواطنة الحديثة في أوروبا، اقتضى مغامرة كبيرة انتهت بإزاحة المشروعات التقليدية عن الحكم، أو التخفيف من حدتها وإزالة قرونها أحيانا، وهو ما تحدثت عن بعضه جاكين روس

¹⁷ El-Farrek, Ahmed. *La Vía de La No Violencia en El Islam*, Traducción: Ghizlane El Houzi, Revisión de la traducción: Vicente Mota Mansur, Colectivo no-violencia - Escuela itinerante de desobediencia, Madrid, Primera edición, 2021, p p 66-68.

¹⁸ Organización Mundial de la Salud. *Informe mundial sobre la violencia y la salud*. Ginebra, Suiza: OMS, 2002, pp 15-28.

(Jacqueline Russ) في كتابها "Les théories du pouvoir"¹⁹ في انتصاره للحق الطبيعي والثقافي في العيش المشترك في إطار قواعد مشتركة متعاقد عليها تجعل من حفظ كرامته غايةً تلخص وظائف الدولة الحديثة. وتأتي الدولة تبعاً لذلك لتجاوز حالات الخوف من العنف، والخوف من القتل، والخوف من السلطة اللامحدودة، وهي الحالات التي تنازل بموجها الأفراد عن العيش وفق حريتهم المطلقة التي لا يحدها سوى قانون الغاب، من أجل الظفر بحياة جماعية آمنة لا ظلم فيها ولا عنف.

خامساً: الدين والعنف

الدين لطفٌ إلهي بالبشرية، يدعوها لتحيا حياة طيبة بلا تظالم ولا تجاهل، ولكن الإنسان يطغى ويضلّ ويظلم، فيعادي الدين أو يحرفه أو يؤوله لصالحه، ويعتدي على أخيه الإنسان ويستزله، فيلبس الدين لباس المتدينين به، فيحرص أهل الحضوة والنفود على تحويل أهوائهم ومصالحهم إلى دين من الدين، يشترون رجال دين يُزينون لهم رؤيتهم وتأويلهم لنصوص الدين. وبالإكراه ترفض جميع التأويلات للاحتفاظ بتأويل الفئة الغالبة بالسيف، آنذاك يمكن يُتهم الدين بكونه المؤيد للظلم والمؤجج للعنف في العالم و"أفيون الشعوب" حتى.

ومن خلال قراءة تأويلية لبعض الحروب التي سُميت حروباً دينية أو من خلال قراءة النصوص التي يحتمل أنها تعرض على العنف والكراهية والاستئصال، وهذا واقع، أي أنه يمكن أن توجج بعض المرجعيات الدينية ظاهرة العنف وتوفر لها سنداً من النصوص المؤسسة، وهو ما حصل في كل الأمم والملل، بل وداخل الملة الواحدة والأمة الواحدة بين طوائف و فرق تختلف اختياراتها الاعتقادية والفقهية والسياسية، غير أنه وعلى خلاف

¹⁹ Russ, Jacqueline. Les théories du pouvoir, Librairie générale française, Paris, 1994, pp 217-254.

هذه النظرة الاختزالية التي ترهن العنف بالدين بإطلاق، هناك من يؤكد بأن الدين كان في الغالب ملاذا للأمن والسلام ومخففا للعنف ومقيدا له في أضيق الحدود، بل إن البشر يتقاتلون لأسباب مختلفة، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو قومي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو إيديولوجي، كما أكد ذلك وليام كالفانو (William T. Cavanaugh) في كتابه "أسطورة العنف الديني: العلمانية وجذور الصراع الحديث"²⁰، والذي نبه إلى أن فكرة تعنيف الدين أو إلصاق العنف بالدين فكرة واهية إذا رجعنا إلى استقرار أحداث العنف في التاريخ، لأنها استعملت لإضفاء الشرعية الأيديولوجية على الدولة القومية الغربية، مثلما تم استغلال حروب القرنين السادس عشر والسابع عشر في أوروبا لاختيار صيغة الدولة العلمانية صانعة السلام في مقابل الدولة الدينية التي تقوم على أسطورة العنف. وقد انتشرت هذه الفكرة لأنه تم التعامل معها مسلمة عند بعض فلاسفة ما سمي بـ"عصر الأنوار" من قبيل طوماس هوبز وجون لوك وجون جاك روسو، ووافقهم جون راولز وفرانسيس فوكوياما وغيرهم فرسخوا "دينية" الصراع والعنف²¹ دون التحقق من مصداقية هذا القول. وإن كان الواقع في تلك الأحداث يكشف أن الحروب كانت تدور حول السياسة وليست حول الدين. مثلها أيضا ما وقع في الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين، وحرب أمريكا وحلفائها على العراق سنة 2003م.

ولعله وخزٌ ضميرٍ أصاب بعض مدارس الفلسفة المعاصرة، وخاصة الألمانية منها والإنجليزية، فانتبهت إلى أن الدين لم يكن سببا في الإبادات التي وقعت في التاريخ كما أنه لا يزال مؤثرا في كل المجالات وعلى جميع المستويات، ومن أجل تدبير مثالي للحياة العامة

²⁰ وليام، ت. كالفانو. أسطورة العنف الديني: العلمانية وجذور الصراع الحديث، ترجمة أسامة غاوي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2017م، ص 23.

²¹Segato, Rita Laura. *Las estructuras elementales de la violencia*. Bernal, Argentina: Universidad Nacional de Quilmes, 2003, p 131

في أزمئتنا المعاصرة يجب أن يحضر في الفضاء العام، وأن يُستدعى باحترام في حل مشكلات الإنسان المعاصر، وخاصة في الحالات التي تلتقي منظومته الأخلاقية والتشريعية مع التشريعات الحديثة، مثل حفظ الأمن وتشجيع التضامن ودفع العدوان.

سادسا: الدين والسلام

بخصوص الشروط التي تجعل الدين مصدرا للأمن والسلام، يمكننا التذكير بمسألتين جوهريتين، إحداهما تتعلق بتوازن التربية الدينية وشموليتها وانفتاحها، والثانية تتعلق بفعالية التدبير السياسي في إطار القيم والتشريعات ذات الطبيعة الدينية:

1- يكون الدين أساسا للحياة الطيبة إن تمت تنشئة الناس تنشئة متوازنة ومنفتحة، تجعل من دعوات الأنبياء عليهم السلام نموذجا، حيث قدموا أنفسهم هداة رحماء للبشرية ومُخْلِصين لها من آفات الظلم والجهل والقهر، ومنتصرين لقيم الحق والخير والمعروف، وبذلك واجهوا سلطات الفراعنة والأكاسرة والقيصرية، وتحملوا القتل والإبعاد والتهميش والتنكيل، إذ يسجل التاريخ أن أكثر الأنبياء قُتلوا من أجل رسالتهم النبيلة في رفض الظلم والتأله وازدراء الناس. ولم يقدموا أنفسهم أسيادا متألّهين على أقوامهم يستعبدونهم. ولم يدعوا أن لهم امتيازا عن غيرهم من البشر ما عدا كونهم رسلا من الله لهداية الخلق بنموذجيتهم وصدق بلاغهم. فكانوا بذلك قُدوات مُلهمين للإنسانية عبر تاريخها الطويل، وإلى اليوم.

2- التذكير بالقيم الأخلاقية الإلهية الكلية التي حملتها الرسالات السماوية للإنسانية، من قبيل قيم الكرامة والعدل والشورى، وإنشاء أوطان للتضامن والتراحم والتساكن، وهو ما يتعارض مع قيم الاستضعاف والاستكبار والإفساد والاحتكار. ولذلك

رفضَ الكبراءُ الدينَ وأذوا أتباعه واسترهبوهم، وجميع أثارَات الصلاح في الدنيا هي من ثمار الذين دافعوا عنها وبذلوا أنفسهم من أجلها.

3- معلوم أن الدينَ الإلهي في أصله واحد وفي مقصده نبيل، يشكل ملاذا أخلاقيا وسيعود كما كان إذا أنصتت الإنسانية إلى روحه ومعناه ولغته الفريدة، قبل أن تطرأ على سيرورته في الزمان والمكان تغيرات بشرية في الفهم والتلقي والتأويل والتطبيق، فرضتها الظروف والمصالح والإيديولوجيات. وحتى في الحالات العنيفة التي يُستعمل فيها الخطاب الديني وتُستدعى اللغة الدينية فإن ذلك لا يفيد إطلاقاً بأن الحرب دينية أو أن العنف ناتج عن أسباب دينية، فقد يكون العنف لا دينياً والخطاب المستعمل دينياً، ولذلك يجب التمييز بين سبب العنف ولغة الشخص العنيف²²، والتي قد تكون دينية أو لادينية أو مُغلَفة بالدين.

4- يمكن للعنف أن يكون مشروعاً ومقبولاً في حدود معينة من الناحيتين الأخلاقية والقانونية، كأن يكون من أجل الدفاع عن النفس، أو من أجل حفظ الأمن، أو لردع العنف، أو لصد العدوان الخارجي، ولكن في إطار ما يسمح به القانون المتعاقد عليه، ودون أن يعرض كرامة الإنسان للإذلال. وإن كان العنف في ذاته هو شرٌّ أخلاقي يحط من كرامة الإنسان، ولا يصح وصفه بكونه مشروعاً، كما أن نسبة العنف إلى صلاحيات الدولة هو تشريعٌ للعنف، ما عدا ما يصيب من ارتكب جنائية أو جرماً عن طريق المؤسسات القانونية، إذ يبقى في نفسه أذى لا يمس كرامة الإنسان وإنما يهذبها عند الضرورة.

²² طه، عبد الرحمن. سؤال العنف: بين الانتمائية والعدمية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2017م، ص 54.

خاتمة

ختاماً، يمكن القول إن تجاوز معضلة العنف في العالم ليس مجرد خيار أخلاقي، بل هو ضرورة وجودية تتطلب مراجعة شاملة لأنظمة التربية والثقافة ولمنظومات الحكم وآليات تداول السلطة. إن الانتقال من "مجتمع الإكراه والعنف" إلى "مجتمع السلم واللاعنف" يمر حتماً عبر استعادة الوعي الأخلاقي والثقافي الأصيل والمنفتح، وتفعيل المؤسسات الديمقراطية التي تضمن المشاركة والمساءلة، وتمنع منعاً كلياً فلسفة العنف في التربية والتدبير على حد سواء. كما أن بناء علاقة متوازنة مع الآخر، يقتضي التحرر من عقدي الدونية والاستعلاء، والعمل على إحياء القواسم الإنسانية المشتركة، التي تقوم على العمل الصالح والاحترام المتبادل والمصالح المتقاطعة.

إن المسؤولية تقع اليوم على عاتق النخب الفكرية والسياسية والدينية والثقافية لبلورة مشروع إنساني ثقافي وحضاري يتبنى ثقافة اللاعنف ويُعمّمها في كل المجالات، ويحول طاقاتها من صراعات داخلية مدمرة إلى بناء تنموي شامل، مؤكداً أن "اللاعنف" ليس مجرد غياب للحرب، بل هو حضور فاعل للعدالة والكرامة في حياة الشعوب.

لائحة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. الإمامة والسياسة، تحقيق علي شيري، دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1410هـ/1990م.
- بن إدريس، أمل. العنف في التاريخ الإسلامي: دراسة في الفتن والحروب الأهلية، منشورات الزمن، الرباط، ط 1، 2002م.

- بورديو، بيير. ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، الرمز والسلطة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط3، 2007م.
- روس، جاكين. مغامرة الفكر الأوروبي (L'aventure de la pensée européenne)، ترجمة هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، ط1، 2011م
- الشمعة، خلدون. العنف والسياسة: بحث في الهوية والصراع، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2007م.
- الشنقيطي، محمد المختار. الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، ط1، 2018م.
- الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الرسل والملوك، دار التراث، بيروت، ط2، 1387هـ / 1967م المروزي، نعيم بن حماد. كتاب الفتن، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1414هـ/1993م.
- طه، عبد الرحمن. سؤال العنف: بين الائتمانية والعدمية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2017.
- عزمي، بشارة. في الإجابة عن سؤال: ما العنف؟ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2015.
- فالح، عبد الجبار. الاستبداد والحرية: دراسة في طبيعة العنف السياسي، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2010م.
- الفراك، أحمد. المسلمون والغرب والتأسيس القرآني للمجتمع الإنساني، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، ط1، 2021م.
- قانصو، وجيه. العنف والدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2015م.
- وليام، ت. كافانو. أسطورة العنف الديني: العلمانية وجذور الصراع الحديث، ترجمة أسامة غاوي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2017م.

- الونشريسي، أحمد. المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1981م.

ثانيا: المراجع بلغات أخرى

- Arendt, Hannah. *Sobre la violencia*. Madrid, España: Alianza Editorial, 2006.
- Benjamin, Walter. *Para una crítica de la violencia*. Madrid, España: Taurus, 1991.
- El-Farrek, Ahmed. *La Vía de La No Violencia en El Islam*, Traducción: Ghizlane El Houzi, Revisión de la traducción: Vicente Mota Mansur, Colectivo noviolencia - Escuela itinerante de desobediencia, Madrid, Primera edición, 2021.
- Elias, Norbert. *El proceso de la civilización: Investigaciones sociogenéticas y psicogenéticas*. Madrid, España: Akal, 1987
- Fierro, Maribel. (2004). *La heterodoxia en Al-Andalus*. Madrid, España: Akal.
- Han, Byung-Chul. *Topología de la violencia*. Barcelona, España: Herder Editorial, 2016
- Segato, Rita Laura. *Las estructuras elementales de la violencia*. Bernal, Argentina: Universidad Nacional de Quilmes, 2003.
- Organización Mundial de la Salud. *Informe mundial sobre la violencia y la salud*. Ginebra, Suiza: OMS, 2002
- Russ, Jacqueline. *Les théories du pouvoir*, Librairie générale française, Paris, 1994.
- Žižek, Slavoj. *Sobre la violencia: Seis reflexiones marginales*. Buenos Aires, 2009.